

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: هل يدير العالم ظهره لـ "التجارة الحرة"؟

- تحليل خاص: استراتيجية «أوبك» تضع دخل دولها الأعضاء عند أدنى مستوى في 10 سنوات

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث علي الساحة العالمية

أرباب العمل بفرنسا وألمانيا يدعون لمزيد من التقارب الأوروبي

(رويترز)

دعت مجموعات ممثلة لمصالح أرباب العمل في فرنسا وألمانيا حكومتي البلدين إلى المضي قدما في مشروع السوق الموحدة بعد أن صوتت بريطانيا لصالح الانسحاب من الاتحاد.

وقال اتحاد حركة الشركات الفرنسية واتحاد الصناعات الألمانية وجمعية أرباب العمل الألمان في بيان مشترك "المحرك الفرنسي الألماني الأساسي أكثر من أي وقت مضى لهذا التكامل بحاجة إلى استعادة قوته".

وقالوا "في كل المجالات يحتاج الاتحاد إلى التحدث بلسان واحد" وحثوا الحكومات على "إعادة تثبيت السوق الأوروبية فوق دعائمها الاقتصادية السوق الموحدة (حرية الحركة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمال) واليورو الذي يتطلب بدوره إجراءات فورية وموثوقة وواضحة لتعزيز مرجعيته من أجل تشجيع التقارب بين الدول الأعضاء".

وطالبوا أيضا بإيجاد سبل جديدة للتعاون مع بريطانيا.

"جولدمان ساكس" يتوقع ركود اقتصاد بريطانيا في بداية عام 2017

(موقع أرقام)

توقع "جولدمان ساكس" دخول الاقتصاد البريطاني في مرحلة ركود في بداية عام 2017، عقب التصويت بخروج البلاد من الاتحاد الأوروبي. وذكر "جولدمان ساكس" في تقرير أن الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا سوف يرتفع بمعدل 1.5% في العام الحالي، بانخفاض قدره 0.5% عن التقديرات السابقة، كما سينمو بمعدل 0.2% في عام 2017 مقارنة بالتقديرات التي بلغت 1.8% في وقت سابق. وخفض البنك الأمريكي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي بمقدار 0.1% ليصل إلى 3.1% خلال العام الحالي.

وأشار التقرير إلى أن التجارة الخارجية للمملكة المتحدة سوف تتأثر سلبا بالخروج من الاتحاد الأوروبي، مع صعوبة تصدير خدمات القيمة المضافة إلى دول الاتحاد.

وأوضح أن حالة عدم اليقين سوف تؤثر على قرار الشركات بتأجيل ضخ استثمارات جديدة على المدى القصير. ويتوقع "جولدمان ساكس" لجوء بنك إنجلترا لخفض معدل الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة إلى 0.25%، مع إضافة تدابير جديدة للتيسير الكمي.

بنك التسويات: "ثالوث المخاطر" يتطلب إجراءات عالمية عاجلة

(رويترز)

قال بنك التسويات الدولية إن السياسة الاقتصادية العالمية بحاجة إلى إعادة توازن عاجلة في ظل "ثالوث المخاطر" الذي يواجهه العالم متمثلا في ارتفاع الديون وتدني نمو الإنتاجية وتناقص الأدوات المتاحة لدى البنوك المركزية الرئيسية.

وقال البنك الذي يعد مظلة عالمية للبنوك المركزية الرئيسية في تقريره السنوي إن انكشاف الاقتصاد العالمي كان كبيرا حتى قبل تصويت بريطانيا يوم الخميس لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وقال كلاوديو بوريو رئيس القسم النقدي والاقتصادي بالبنك "ثمة تطورات تبعث على القلق هي بمنزلة "ثالوث مخاطر" تستحق المراقبة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

"نمو الإنتاجية متدن على غير المعتاد مما يلقي بظلاله على تحسن مستويات المعيشة في المستقبل ومستويات الديون العالمية مرتفعة بشكل تاريخي مما يزيد المخاطر على الاستقرار المالي ومجال المناورة على صعيد السياسة ضيق بشكل ملحوظ".

وقال إنه لم يعد بوسع الاقتصاد العالمي التعويل على نموذج النمو الممول بالديون الذي وصل به إلى المفترق الحالي.

ورغم خفض أسعار الفائدة إلى ما دون الصفر وتحفيز بتريليونات الدولارات فإن البنوك المركزية في أوروبا واليابان تكافح لرفع التضخم والنمو. وقد أدمنت الأسواق ذلك الدعم لكن القلق يتنامى من أن تلك الذخيرة تكاد تنفذ.

وقال "إذا امتد ذلك الوضع واهترزت ثقة الرأي العام في عملية صناعة السياسات فإن التداعيات على الأسواق المالية والاقتصاد قد تكون خطيرة".

وأضاف أن على صناعات السياسات إيلاء مزيد من الاهتمام برفع الفائدة عندما تتاح لهم الفرصة كي يصبح بوسعهم خفضها مجددا عندما تحل دورة التراجع التالية في تلميح على ما يبدو إلى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

وحدث بنك التسويات الدولية على إجراء تغيير عالمي في توجهات السياسة المالية والنقدية على حد سواء. ودعا إلى تصميم السياسة المالية للتأقلم مع دورات الازدهار والركود على نحو أكثر منهجية وأن تراقب السياسة النقدية تلك الدورات من زاوية المخاطر الشاملة للمحافظة على توازن الشق المالي من الاقتصاد.

وقال "توجد حاجة ملحة إلى إعادة موازنة السياسة للانتقال إلى نمو أكثر قوة وتوازنا واستدامة.

"نحتاج إلى التخلي عن نموذج النمو الممول بالديون الذي أصابنا بتلك المعضلة. من الضروري التخفيف عن كاهل السياسة النقدية التي ظلت مثقلة بالأعباء لفترة طويلة جدا".

قفزة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بـ 38 % إلى 1.76 تريليون دولار عام 2015

(وكالات الأنباء)

بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، أطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد تقرير الاستثمار العالمي للعام 2016، والذي كشف عن قفزة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 485 مليار دولار بنسبة 38% في عام 2015، إلى 1.76 تريليون دولار مقارنة مع 1.3 تريليون دولار عام 2014، وذلك لعدة أسباب من بينها الارتفاع الكبير في صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 289 مليار دولار وبنسبة 67% إلى 721 مليار دولار خلال عام 2015.

الأنه وفي المقابل، تراجعت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم بشكل طفيف بمقدار 130 مليار دولار وبنسبة 0.5% إلى أقل من 25 تريليون دولار بنهاية عام 2015، مقارنة مع 25.1 تريليون دولار عام 2014.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة حسب مناطق العالم فقد شهد تغيرا جذريا مع عودة الدول المتقدمة للتفوق على الدول النامية في جذب الاستثمارات بقيمة 962 مليار دولار عام 2015 وبنسبة 72% من الإجمالي العالمي مقابل 765 مليار دولار للدول النامية وبحصة تبلغ 26% فقط بعدما كانت تحظى بأكثر من نصف التدفقات العالمية خلال العام 2014. وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسية ودورها على صعيد الاستثمار فقد رصد التقرير ارتفاعا طفيفا في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم بمقدار 4524 مليار دولار وبنسبة 4.5% إلى نحو 105.8 تريليونات دولار بنهاية عام 2015، كما ارتفعت صادراتها إلى 7.8 تريليونات دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 79.5 مليون عامل. وعلى صعيد العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد تراجع بمقدار 191 مليار دولار وبنسبة 12% إلى 1.4 تريليون دولار عام 2015 كما تراجع معدل هذا العائد إلى 6% على أرصدة الاستثمارات لنفس العام.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أوباما يحذر من "هستيريا" مالية عالمية بعد الانفصال البريطاني

(رويترز)

حذر الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مقابلة أذيعت من "هستيريا" مالية عالمية بعد تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي مضيفاً أن خطى الوحدة الأوروبية الشاملة ربما تكون توقفت في الوقت الحالي لكن من المستبعد حدوث تغييرات كارثية.

وقال أوباما في مقابلة الراديو العام الوطني "حدثت بعض الهستيريا بعد اقتراح بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي كما لو أن حلف شمال الأطلسي اختفي بشكل ما والتحالف عبر الأطلسي انفصمت عراه وكل دولة تهرع لزاوية خاصة بها. لكن هذا ليس ما يحدث".

بعد "ستاندرد أند بورز".."فيتش" تخفض تصنيف بريطانيا

(موقع أرقام)

خفضت "فيتش" التصنيف الائتماني للديون السيادية البريطانية إلى "AA" من "AA+" مع نظرة سلبية، لتكون ثاني وكالة تخفض تصنيف المملكة المتحدة، وذلك في أعقاب استفتاء نتج عنه تخلي البلاد عن عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

وأفادت "فيتش" أن عدم اليقين بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يقود إلى تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى القريب وتغييرات في القواعد التنظيمية للاستثمار والأعمال.

وخفضت الوكالة أيضاً توقعاتها للناتج المحلي الإجمالي البريطاني إلى 1.6% خلال عام 2016 من تقديراتها السابقة بنمو عند 1.9%.

كانت وكالة "ستاندرد أند بورز" قد جردت المملكة المتحدة من تصنيفها الممتاز "AAA" وخفضته إلى "AA" يوم الإثنين، ومن المتوقع أن تحذو "موديز" نفس الحذو بعد خفضها النظرة حيال الاقتصاد البريطاني يوم الجمعة الماضي من "مستقرة" إلى "سلبية".

التأثير على مصر:

تؤكد كافة الأنباء السابقة على أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يضعنا أمام مجموعة من التحديات، التي يجب النظر فيها ودراستها بشكل مدقق وسريع واتخاذ إجراءات مناسبة وبدائل لتجنب التداعيات السلبية لخروج بريطانيا من منطقة اليورو على الاتحاد الأوروبي ككل بصفة عامة، وذلك نظراً لأن العلاقات التجارية مع منطقة اليورو وبريطانيا ستتأثر بعد تراجع سعر اليورو والإسترليني لأن انخفاض أسعار تلك العملات قد يخلق تراجعاً مماثلاً في فرص التصدير المصرية لتلك الأسواق نتيجة انخفاض أسعارها أمام الدولار، وبالتالي أمام الجنيه وهو ما يتسبب بشكل واضح في ارتفاع فرص نمو الواردات الأوروبية والإنجليزية لمصر. الأمر الذي يستدعي وضع استراتيجية تصنيعية متكاملة في إطار استراتيجية تنموية واستثمارية تستهدف تحقيق ذلك.

فبعد خروج بريطانيا من المتوقع أن تكون هناك حركة ركود في التجارة العالمية، ومعناه انخفاض في الإيرادات من التبادل التجاري سواء الصادرات أو حركة الملاحة، وبالتالي لابد من دراسة تلك التحركات والتوقعات حالياً والعمل على إيجاد بدائل ويجب النظر إلى أن استثمارات الخليج هي أكبر مصدر للاستثمار في مصر فيما تأتي بريطانيا في المركز الثاني، ونلاحظ حالياً تخارج خليجي من بريطانيا، لذا ينبغي أن تكون لدى مصر خطة لجذب جزء من تلك الاستثمارات، وهو ما يتطلب وجود حوافز لمناخ الأعمال.

وتشير التقديرات الحالية إلى أن التأثيرات السريعة لتخارج بريطانيا ستتركز في أسواق المال، وأسعار العملات نتيجة التقلبات العالمية، فيما ستأتي تداعيات الخروج على الجزء المتعلق بالتجارة والاستثمار على مستوى متوسط وطويل الأجل.

في ضوء ما سبق فإن الحكومة المصرية مطالبة بسرعة التحرك لعمل اتفاقيات تجارة ثنائية مع بريطانيا للوقوف على شروط أفضل في الوقت الحالي، نظراً لأنه سيكون هناك منافسة خلال الفترة المقبلة على عقد اتفاقيات للتجارة والاستثمار بين بلدان كثيرة وبريطانيا خلال الفترة المقبلة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: هل يدير العالم ظهره لـ "التجارة الحرة"؟

(موقع أرقام)

أوشك نظام "التجارة العادلة" المفضل لدى بعض السياسيين وعلى رأسهم اللورد "راندولف تشرشل" السياسي البريطاني، على العودة بحلة جديدة كبديل لنظام "التجارة الحرة".

وبحسب "بي بي سي" فإن المتغيرات قد تشير إلى تجدد الرفض لواحدة من أهم وأبرز المواثيق الدولية وهي "التجارة الحرة" بقيادة كبار السياسيين وإحباط الناخبين.

تزايد الشحن ضد "التجارة الحرة"

-الحماية هي التضاد للتجارة الحرة بجعل البضائع الأجنبية أعلى وفرض رسوم على الواردات وتعريفات جمركية، لجعل المنتجات المحلية أرخص.

-في الوقت الذي لم يتقبل فيه الكثيرون مصطلح "الحماية"، فإن أعداد السياسيين الذين يحتضنون مضمونها ومفاهيمها في تزايد.

-قال "دونالد ترامب" إنه قد يفرض ضريبة بنسبة 45% على السلع القادمة من الصين و35% على العديد من السلع المكسيكية، وعلى الرغم من أنها تبدو تصريحات مجنونة إلا أنها تؤثر بتوجه الكثيرين.

-السيناتور "بيرني ساندرز" أوضح أنه معارض لـ "نافتا" وهي كتلة التجارة الحرة مع المكسيك وكندا وكان مخططاً لها أن تضم آسيا ودول المحيط الهادئ.

-قال "ساندرز" في 2011 إن اختفاء الطبقة المتوسطة في الولايات المتحدة يعود لزيادة الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء ومن دونهم، مرجعاً ذلك لسياسات التجارة الحرة غير المقيدة.

أمريكا تزيد التشكك في "التجارة الحرة"

-دافعت "هيلاري كلينتون" بشدة عن الاتفاق مع دول آسيا، ودعت لقبول اتفاق التجارة في ظل ما تتلقاه من معلومات حول ما يحدث بالعالم.

-تم التفاوض حول الاتفاق، لكن تم رفضه ولم يأت مطابقاً للمعايير المتوقعة، وكانت هناك آمال بأن يصبح هذا هو المعيار الذهبي لباقي الاتفاقات.

-ما فعله الولايات المتحدة سيمهد الطريق أمام باقي الدول في ظل تزايد الشكوك حول التجارة في باقي أنحاء العالم.

-الحملة المؤيدة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تقول إن اتفاقية التجارة الحرة ستستمر في حالة الخروج، لكن المعارضين يقولون إنه سيتم فرض رسوم جديدة.

-رجل الأعمال المؤيد لحملة الخروج "جيمس دايسون" قال لـ "التليجراف" إنه إذا فرضت أوروبا رسوماً جمركية تصل إلى 10% على واردات بريطانية فالمملكة ستفعل نفس الشيء، خاصة أنها تستورد أكثر.

عقد التجارة الحرة ينفطر

-الاتحاد الأوروبي من أكثر المؤيدين للتجارة الحرة على الرغم من وجود شكوك حول تحايل بعض الدول مثل فرنسا التي تمنح منتجاتها مميزات كلما سنحت لها الفرصة.

-أعلن نائب رئيس الوزراء البولندي "ماتيو موريتشي" أن بلاده تعتمد على العملة الأجنبية وأنه يسعى لتعاون السوق الموازي مع الرسمي، كما اتخذت المجر مساراً مشابهاً.

-ردود الفعل في الولايات المتحدة وأوروبا ربما جاءت مدفوعة بالشعور بالإحباط والعجز الذي أصاب الناخبين منذ الأزمة الاقتصادية في عام 2008.

-التجارة الحرة لا تتراجع فقط في الغرب، فحتى الصين فرضت مؤخراً رسوماً بنسبة 56% على بعض أنواع الصلب، وتتجه لمنع التنافسية الحرة بالعالم.

-يؤمن الباحثون أن التجارة الحرة تتعرض للهجوم منذ سنوات، وأوضح تقرير أن الحكومات فرضت 539 مخالفة تجارة خلال أول عشرة أشهر من عام 2015.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تؤثر هذه الخطوات والظواهر الجديدة على فرص زيادة حجم التبادل التجاري العادل عالميا وهو ما يستدعي من مصر الانتباه بشدة لما يحدث عالميا لاتخاذ خطوات جادة بشأنها إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير ومن الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليل عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

كما أنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو تلك التي اتخذها البنك المركزي المصري أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر مع إجراء تحليل حساسية للتأثير التفصيلي لتغيير سعر الدولار على الصادرات والواردات من القطاعات المختلفة مما سيسهل وضع السياسات الخاصة التي تهدف إلى زياده الصادرات وتقليل الواردات.

كذلك من الضروري الانتهاء من وضع والبدء في تنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية؛ حيث إنه حتى الآن يتم التركيز في استراتيجية تنمية الصادات على الإجراءات الخاصة بالإنفاذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدي الأكبر وهو المعوقات الإنتاجية للتصدير.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص: استراتيجية «أوبك» تضع دخل دولها الأعضاء عند أدنى مستوى في 10 سنوات

صحيفة الشرق الأوسط

كشفت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» رسميًا في تقريرها الإحصائي السنوي أن دخل الدول الأعضاء في العام الماضي هبط إلى أدنى مستوى له منذ عام 2005، لتؤكد بذلك ما سبق ونشرته إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، والتي كشفت أرقامها عن الأمر نفسه. وقالت «أوبك» في تقريرها إن إيرادات دولها من تصدير النفط الخام هبطت بنسبة 46 في المائة في 2015 عن العام الذي سبقه، لتصل إلى 518 مليار دولار، الأقل في عشر سنوات".

وكانت مداخيل «أوبك» قد هبطت بفضل هبوط الأسعار، حيث تخلت السعودية - القائد الفعلي لـ«أوبك» - عن دور المنتج المرجح فعلياً في 2014، حينما قادت تحولاً في سياسة التكتل، من خلال الإجماع عن خفض الإنتاج لدعم الأسعار، والسماح للسوق بموازنة نفسها دون تدخل.

وأضافت «أوبك» في التقرير أن العجز في الميزان الحالي للدول الأعضاء في المنظمة بلغ في العام الماضي 99.6 مليار دولار، مقارنة بفوائض قدرها 238 مليار دولار. وهذه هي المرة الأولى التي تسجل دول «أوبك» عجزاً في حسابها الحالي منذ عام 1998.

وتأثرت السعودية كثيراً، حيث بلغ دخلها من صادرات النفط في العام الماضي 158 مليار دولار، وهو نصف دخلها في عام 2013، بحسب أرقام «أوبك». أما إدارة معلومات الطاقة الذراع الإحصائية لوزارة الطاقة الأميركية، فقد قدرت دخل المملكة من تصدير النفط الخام في العام الماضي بنحو 130 مليار دولار، وهو الأقل منذ عام 2005، عندما سجلت المملكة دخلاً قدره 140 مليار دولار.

وسجلت إيران في العام الماضي 27 مليار دولار، وهو ربع دخلها في عام 2012 عندما بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات عليها بسبب برنامجها النووي. وتم رفع الحظر مطلع العام الحالي. أما ليبيا فهي أقل دول «أوبك» دخلاً من النفط في العام الماضي، ولم يتجاوز دخلها 5 مليارات دولار.

ودخل «أوبك» في العام الحالي والمقبل لن يتجاوز في أحسن تقديرات الوكالة دخل عام 2005، ليظل الدخل منخفضاً مقارنة بمستوياته في السنوات الأربع الماضية، حتى مع توقع تحسن الأسعار في العام المقبل. وتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية اسمية وليست معدلة وفقاً للتضخم.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إنه من المتوقع أن تهبط إيرادات الصادرات النفطية لمنظمة «أوبك» في عام 2016 بكامله بنسبة 15 في المائة، لتواصل التراجع للعام الثالث على التوالي. ومن المحتمل أن تسجل أدنى مستوياتها في أكثر من عشر سنوات قبل أن ترتفع في 2017.

وقالت الإدارة التابعة لوزارة الطاقة الأميركية في تقرير إنه من المرجح أن يجني أعضاء «أوبك» بما فيهم إيران نحو 341 مليار دولار في 2016، بانخفاض قدره 15 في المائة عن مستويات 2015، بناء على توقعات أسعار النفط العالمية ومستويات إنتاج المنظمة.

والمرة السابقة التي انخفضت فيها إيرادات الصادرات النفطية لـ«أوبك» لثلاث سنوات متتالية كانت في 1983 - 1986. ومن المتوقع أن تنخفض إيرادات صادرات «أوبك» في 2016 إلى أدنى مستوى لها منذ 2004، حينما بلغت نحو 295 مليار دولار.

وفي أوائل 2016 لامست أسعار النفط أدنى مستوياتها في 12 عاماً قبل أن تتعافى إلى نحو 50 دولارًا للبرميل على مدى الشهرين السابقين. وبعد تخمة في المعروض استمرت فترة طويلة من المتوقع أن تستعيد سوق النفط توازنها مع انخفاض الإنتاج، وهو ما يجعل التوقعات لعام 2017 أقل قتامة. وأدت انقطاعات في الإمدادات حول العالم بما في ذلك كندا ونيجيريا إلى تسارع وتيرة تعافي أسعار الخام. وقالت إدارة معلومات الطاقة إن إيرادات «أوبك» في 2017 من المتوقع أن تبلغ 427 مليار دولار، نظراً لزيادة متوقعة في أسعار النفط، وارتفاع إنتاج المنظمة، وزيادة الصادرات.

وبلغ صافي إيرادات الصادرات النفطية لـ«أوبك» نحو 404 مليارات دولار في 2015، بانخفاض قدره 46 في المائة، وهو أكبر هبوط منذ بدأت إدارة معلومات الطاقة رصد البيانات في 1975. وفي 2015 هبطت أسعار النفط بنحو 35 في المائة، أو 20 دولاراً للبرميل، حيث عانى المنتجون الرئيسيون من أحد أسوأ فوائض المعروض في التاريخ.

وأخفقت محاولات لإبرام اتفاق بين «أوبك» والمنتجين خارج المنظمة لدعم أسعار الخام، من خلال تجميد الإنتاج هذا العام، حينما طالبت السعودية بأن تتضمن إيران إلى الاتفاق. وقالت إيران صراحة إنها ليست لديها خطط لتجميد مستويات إنتاجها وصادراتها النفطية، مع سعيها لزيادة مبيعاتها من الخام إلى مستوياتها قبل العقوبات.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

على الرغم من كون مصر ليست أحد كبار منتجي النفط بل هي أحد المستهلكين الرئيسيين له في الشرق الأوسط، إلا أن عمق تأثرها بالمتغيرات فيه يرتبط بالعلاقات الاقتصادية مع دول الخليج المنتج الأول له. فرغم التحسن النسبي في أسعار النفط على مدار الفترة الأخيرة على خلفية آمال هشة بخفض المعروض النفطي إلا أن الأسعار لازالت عند مستويات متدنية لهذا لازلنا مصر مستفيدة من تراجع أسعار النفط من خلال خفض تكلفة استيراد النفط ومشتقاته التي تستخدم أساسا في مدخلات الإنتاج وبالتالي فإن الحكومة لديها فرصة لخفض العجز في موازنتها، ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية كما إن الانخفاض الأخير في أسعار النفط يأتي في صالح الحكومة في خضم سعيها لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

ورغم هذه الاستفادة، فإنه من ضمن المخاوف الأخرى ضغط الشركات الأجنبية العاملة في مصر في قطاع الطاقة، بعد أن انخفضت أرباحها في الأونة الأخيرة، مما قد يدفعها إلى الضغط على الحكومة المصرية والمطالبة بمستحققاتها المتأخرة بالإضافة إلى وضع تدفقات الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج ووضع العملة المصرية وتحولاتها.

إن تراجع أسعار النفط في العامين الماضيين أدى إلى تراجع نسبة إيرادات النفط والغاز في إجمالي إيرادات موازنات دول المنطقة خاصة الخليجية مع استمرار النفط أعلى مورد من إيرادات الموازنة. وهو ما أدى كذلك إلى الحد من سياسات الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون وظهور العجز في الموازنات مجددا بعد أعوام من التوازن أو الفوائض. كما يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي التي تربط عملاتها بالعملة الأمريكية أن تضع سياسات نقدية تحافظ على الاستقلالية ومسافة من السياسة النقدية الأمريكية ولا تتبعها في كل خطواتها لأن السياسة النقدية الأمريكية معاكسة لتوجهات سياسة تنويع الاقتصاد الذي ترغب دول الخليج في تحقيقه.

إن أكثر ما يؤرق أسواق النفط حاليا هو وفرة المعروض مع التوسع في الإنتاج عند مستويات أكثر عمقا بالمحيطات، ووفرة النفط الصخري بالولايات المتحدة والتي تجعلها منافسا مستقبليا في التصدير بالإضافة إلى تزايد معدل الإنتاج من دول مثل كندا والبرازيل والعراق وكينيا وأوغندا، كما تراجع استهلاك دول أوروبية بفعل تحسين كفاءة مركباتها لتكون أقل استهلاكا للوقود، ولاسيما تحديث تقنيات السيارات الصديقة للبيئة.

وفي ضوء هذه المتغيرات أصبح من الضروري علي الحكومة المصرية مراجعة الأساس الذي استندت إليه في تحديد سعر 40 دولار كمتوسط لسعر برميل البترول في الموازنة الجديدة لعام 2016-2017 حيث إن هذا الرقم قد يتم تجاوزه إذا ما تم التوصل لاتفاق ما بين المنتجين.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية

(رويترز) (موقع أرقام)

ارتفعت الأسهم الصينية بنهاية جلسة الجمعة، لتسجل أكبر مكاسبها الأسبوعية في شهر، عقب بيانات اقتصادية إيجابية. وكشفت بيانات صينية أن مؤشر مديري المشتريات الصناعي قد بلغ 50 نقطة في يونيو الماضي، في إشارة إلى عودة الأداء الإيجابي لقطاع الصناعي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

واستفادت البورصة الصينية من التكهات المتزايدة للمستثمرين بضخ مزيد من التدابير التحفيزية، خاصة مع المخاوف المتعلقة بتصويت البريطانيين لصالح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي.

وصعد مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.1% ليصل إلى 2932 نقطة عند الإغلاق، مسجلاً مكاسب أسبوعية تبلغ 2.7%، بعد أن حقق صعوداً شهرياً بنحو 0.5% في يونيو الماضي، في أول ارتفاع شهري منذ مارس.

كما ارتفعت الأسهم اليابانية بنهاية جلسة يوم الجمعة، لتسجل صعوداً لليوم الخامس على التوالي، بدعم تعافي الأسواق العالمية.

وكانت البورصة اليابانية قد سجلت خسائر حادة في أعقاب تصويت البريطانيين لصالح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تمكنت من تعويض نحو نصف خسائرها مع انتعاش الأسواق العالمية بدعم تكهات بضخ البنوك المركزية مزيداً من تدابير التحفيز.

وسجل المؤشر الرئيسي للبورصة اليابانية "نيكي" مكاسب بلغت نسبتها 4.9% خلال الأسبوع الحالي، مسجلاً أكبر ارتفاع أسبوعي منذ منتصف شهر أبريل الماضي.

وارتفع مؤشر "نيكي" بنسبة 0.7% إلى 15682 نقطة، كما زاد مؤشر "توبكس" بحوالي 0.7% ليصل إلى 1254 نقطة.

وارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة على نحو هامشي مدعومة بقطاعي الصناعة والطاقة بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، وذلك بعد تلاشي مخاوف الأسواق إثر نتائج الاستفتاء الذي أسفر عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار 19.3 نقطة إلى 17949.3 نقطة، كما ارتفع مؤشر "نازداك" (+ 19.8 نقطة) إلى 4862.5 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً (+ 4.1 نقطة) إلى 2102.9 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 3.1% كما حقق "S&P 500" مكاسب بنسبة 3.2% وهي أكبر مكاسب أسبوعية للمؤشرين هذا العام، بينما سجل "نازداك" مكاسب بنسبة 3.3%.

وفي أوروبا، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.72% أو بمقدار 2.36 نقطة إلى 332.2 نقطة، وهو أعلى إغلاق منذ 23 يونيو، كما سجل مكاسب أسبوعية بنسبة 3.2% هي الأكبر منذ 27 مايو، بينما ارتفع مؤشر "فوتسي" البريطاني (+73.5 نقطة) إلى 6577.8 نقطة.

كما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+36.5 نقطة) ليصل إلى 4273.9 نقطة، وارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+96 نقطة) إلى 9776.1 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس عند التسوية بنسبة 1.4% أو بحوالي 18.40 دولار إلى 1339 دولاراً للأوقية، وسجل المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بنسبة 1.3%، بينما قفز أسعار الفضة بنسبة 5.2% أو بمقدار 96.5 سنتاً وأغلقت عند 19.588 دولار للأوقية، وحقق المعدن مكاسب هذا الأسبوع بنسبة 10.1%، هي الأكبر منذ أغسطس 2013.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.4% أو بمقدار 66 سنتاً وأغلق عند 48.99 دولار للبرميل مسجلاً مكاسب أسبوعية بنسبة 2.8%، في حين ارتفع "برنت" القياسي بنسبة 1.3% أو بمقدار 64 سنتاً وأغلقت عند 50.35 دولار للبرميل، وحقق مكاسب أسبوعية بحوالي 4%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، ارتفع مؤشر "ISM" لمديري المشتريات الصناعي إلى 53.2 في يونيو من 51.3 في مايو، وهي أكبر وتيرة ارتفاع شهري في خمسة عشر شهراً.

ومن المنتظر يوم الاثنين الموافق الرابع من يوليو أن تشهد الولايات المتحدة عطلة رسمية حيث ستغلق بورصة الأسهم والسندات للاحتفال بعيد الاستقلال على أن تعاود العمل في اليوم التالي .

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تأثرت البورصة المصرية بصورة واضحة على مدار تداولات الأسبوع بانخفاض أسواق المال العالمية والتقلبات التي مرت بها كرد فعل طبيعي لآثار التصويت بخروج لندن من الاتحاد الأوروبي ومع اتجاه المستثمرين لحيازة الأصول الآمنة، ونزوح مليارات الدولارات من أسواق الأسهم العالمية ووسط غياب للمحفزات الداخلية أو للدعم المؤسسي للاستثمارات في البورصة المصرية.

لهذا نعيد تكرار ضرورة مراقبة أداء البورصة المصرية والتعاملات فيها بصورة دقيقة خلال الفترة الحالية خاصة وأن هناك أسهم مصرية مدرجة ببورصة لندن وإعداد بدائل سريعة للتعامل مع أي اضطرابات محتملة قد تحدث لتحجيم أثرها على البورصة المصرية بما قد يشمل تفعيل بعض الإجراءات الاحترازية قصيرة الأجل أو زيادة مساحة إفصاحات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية أو حتى اللجوء إلى عنصر تحفيز الاستثمار المؤسسي المحلي متوسط الأجل لضمان استقرار وضع أسواق المال في ظل تلك الفوضى المالية العالمية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للتجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.